الشرطة وحذرتها من ان تصديقات ديكل ليست كافية (**معاريف**، ٢٢/٨/١٩٨٥).

لكن مدير مكتب جامبو، عامي فرومشنكو، نفى جميع ادعاءات ماريد وتسوكر، حيث قال: «إن الشركة اشترت هذه الارض من يهود اكثر وفاء من عرب ودفعنا اكثر بكثير من التي تدفعها شركات اخرى». وقد تابع مكتب عضو الكنيست دياو الجانب القانوني للقضية. وعلق عيلو على ذلك قائلاً: «ان اقوال ماريد وتسوكر هي افتراءات سياسية ليس لها اي اساس من الصحة، ولم تحصل اي اعمال غش» (**داڤار**، ٥/٩/١٩٨٥).

واعلن المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، في الرسالة التي بعث بها إلى يوسي ماريد، انه نقل جميع المعلومات التي حصل عليها من حركة راتس فيما يتعلق بقضية سلب الاراضي الى الشرطة. ويقول زامير في رسالته إنه يعتقد بأن جزءاً من المعلومات التي قدمها ماريد ليست صحيحة من الناحية الموضوعية. اما ما تبقى منها، فهو معروف بالنسبة لنا، وكنت قد قدمت، في حينه، شكاوى إلى الشرطة التي ما زالت تحقق في بعضها منذ فترة (**هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٨٥).

واعترف مفتش عام الشرطة، دافيد كراوس، بأن الشرطة تحقق في عدة قضايا من ضمنها قضية مستوطنة كرميم. وتبين ان لجنة الاستيطان لم تصادق بتاتاً على اقامة المستوطنة، على الرغم من ان مساعد نائب وزير الزراعة، في حينه، ابي ايين تسور بعث برسالة إلى مشتري الاراضي يوضح فيها ان مستوطنة كرميم معترف بها من قبل الجهات الاستيطانية (**المصدر نفسه**، ٢١/٨/١٩٨٥).

وقرر مجلس حركة هتحياه وجوب تشكيل لجنة تحقيق رسمية لمعرفة الاجراءات التي استخدمت لشراء اراضي، وما اذا كانت هذه اجراءات قانونية، وهل تم الحصول على الموافقة الرسمية (**داڤار**، ٢٣/٨/١٩٨٥).

اما منسق الأعمال في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، فقد طلب من سكرتير حركة راتس، داني تسوكر، تسليمه جميع المعلومات الموجودة لدى الحركة بشأن أعمال التزوير والغش والخداع، والضغوط التي مارسها بعض اليهود على سكان الضفة من اجل شراء اراض. ووعد غورن بانه سيهتم بجميع المداولات بشكل معقول، مؤكداً انه لن يغطي على اي حالات (**المصدر نفسه**).

من جهته، دان طاقم التعقيب في حركة حيروت الحملة ضد الاستيطان في جميع انحاء ارض ـ اسرائيل، من قبل جهات يسارية تحاول ذم الليكود ودفع الاستيطان اليهودي في الضفة وغزة». واصدر طاقم التعقيب بياناً ذكر فيه أن ديكل لم يُدقق معه في الشرطة، حيث انه عمل ـ عندما كان نائباً لوزير الزراعة ـ بنشاط في اقامة المستوطنات في الضفة، وفي باقي انحاء «ارض ـ اسرائيل». لذا، فهو يستحق الترحيب والاطراء من كل عضو كنيست صهيوني. «ونحن فخورون بمساهمة ديكل وحركة حيروت ومثاليها في الاستيطان في ارض ـ اسرائيل التي هي اساس الصهيونية» (**معاريف**، ٢٢/٨/١٩٨٥).

أما عضو الكنيست ديكل فقد رد على الاتهامات الموجهة ضده بقوله: «ان السياسة الحكومية كانت متجهة الى تشجيع القطاع الخاص على اقامة المستوطنات. وان كل شيء تم وفقاً لقوانين الادارة المنتظمة، وان رسائله اتت من اجل طمأنة المعنيين بأن هناك نية لاقامة مستوطنة» (**المصدر نفسه**).

لكن عضو الكنيست موردخاي فرشوفسكي (شينوي) طلب من المستشار القضائي للحكومة ان يأمر الشرطة باستدعاء ديكل وكل الوزراء والشخصيات السياسية المتورطة في قضية سلب الأراضي للتحقيق معهم. واضاف ان الوثائق التي حصل عليها، فيما يتعلق بأعمال الغش في اثناء اقامة مستوطنة كرميم، وما اكتشف مؤخراً بالنسبة لاسلوب شراء عملة صعبة لشراء اراض، تثبت تورط شخصيات بارزة في القضية (**هآرتس**، ٢١/٨/١٩٨٥).

وقال رئيس الحكومة شمعون بيرس رداً على الاستجواب الذي قدمه موردخاي فرشوفسكي إنه لم يقرر، أبداً، اقامة مستوطنة كرميم (**معاريف**، ٢٢/٨/١٩٨٥).